ResearchGate

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/380186192

The role of environmental policies in promoting sustainability and guiding the market economyدور السياسات البيئية في تعزيز الاستدامة وتوجيه اقتصاد السوق

Conference Paper · February 2024

CITATIONS
0

READS
38

1 author:

Mezhoud Soraya
University of Jijel
7 PUBLICATIONS **0** CITATIONS

SEE PROFILE

All content following this page was uploaded by Mezhoud Soraya on 30 April 2024.

The user has requested enhancement of the downloaded file.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الصديق بن يحي قطب تاسوست –جيجل

ملتقى- الاقتصاد البيئي:

بين رهانات التنمية المستدامة و سياسات السوق

ط.د: مزهود صورية

كلية : الحقوق و العلوم السياسية –جامعة جيجل-

نخصص : علاقات دولية

soraya.mezhoud@univ-jijel.dz

عنوان المحور : الاقتصاد البيئي في مواجهة اقتصاد السوق: حدود الاستدامة

عنوان المداخلة : دور السياسات البيئية في تعزيز الاستدامة وتوجيه اقتصاد السوق

الملخص :

تكتسب السياسات البيئية أهمية متزايدة في الوقت الراهن، حيث تلعب دورًا بارزًا في توجيه الاقتصاد السوقي نحو مسار يشمل الاستدامة البيئية والاقتصادية. تشمل هذه السياسات مجموعة متنوعة من الأدوات والتدابير التي تهدف لمساعي بيئية محددة، مثل تقليل الانبعاثات الضارة والتحكم في التلوث وزيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، إلى جانب تعزيز التكنولوجيا النظيفة.

يهدف البحث لفحص تأثير السياسات البيئية على تقليل الانبعاثات وتقليل مستويات التلوث وزيادة استدامة استخدام الموارد الطبيعية. بالإضافة إلى، تعزيز التكنولوجيا النظيفة وزيادة الاستثمار في المشاريع ذات الأثر البيئي الإيجابي. بالإضافة الى دعم الشمولية الاقتصادية وتعزيز المساواة في فرص الرخاء الاقتصادي، وذلك من خلال تحليل وتقييم الآثار المحتملة للسياسات البيئية على مختلف قطاعات الاقتصاد وفرص العمل، وتطوير استراتيجيات تعزيز الشمولية وتحقيق التوازن بين الفوائد الاقتصادية والبيئية في المجتمع.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد البيئي ، اقتصاد السوق ، الاستدامة ، السياسات البيئية ، التلوث البيئي .

Abstract :

Environmental policies are gaining increasing importance nowadays, as they play a prominent role in directing the market economy towards a path that includes environmental and economic sustainability. These policies include a diverse range of instruments and measures to achieve specific environmental goals, such as reducing harmful emissions, controlling pollution, increasing the efficiency of natural resource use, and promoting clean technology.

The research aims to examine the impact of environmental policies on reducing emissions, reducing pollution levels, and increasing the sustainability of natural resource use. In addition, it aims to promote clean technology and increase investment in projects with a positive environmental impact. Also, to support economic inclusiveness and promote equality in economic prosperity opportunities, by analyzing and evaluating the potential effects of environmental policies on various economic sectors and employment opportunities, and developing strategies to promote inclusiveness and achieve a balance between economic and environmental benefits in society.

Keywords: Environmental economy, market economy, sustainability, environmental policies, environmental pollution.

مقدمة :

تمثل قضايا البيئة والاستدامة أحد أبرز التحديات التي تواجه العالم في القرن الواحد والعشرين، تنامي القلق بشأن تأثيرات النمو الاقتصادي الغير المتوازن واستنزاف الموارد الطبيعية على البيئة والمجتمعات قد أضحى أمرًا حتميًا، يتطلب الأمر اليوم فهماً دقيقاً لكيفية تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة من أجل ضمان استدامة الاقتصادات والمحافظة على جودة الحياة.

في عصر العولمة والتحولات الاقتصادية المتسارعة، يعد تحقيق هذا التوازن بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة أمرًا ضروريًا لضمان استدامة مستقبل الإنسانية.

يتجلى تأثير البيئة والاقتصاد كجزء أساسي من التحديات الرئيسية التي نواجهها في الزمن الحالي. من ناحية، يستمر النشاط الاقتصادي في التوسع واستهلاك الموارد بوتيرة متزايدة، مما يؤدي إلى تناقص الموارد الطبيعية وزيادة الانبعاثات البيئية. ومن ناحية أخرى، يزداد تأثير قضايا البيئة مثل تغير المناخ وانخفاض التنوع البيولوجي، مما يهدد بجدية استقرار النظم البيئية وجودة الحياة.

أهمية الموضوع :

تلعب سياسات البيئة دورًا بارزًا في تحقيق التوازن بين البعدين الاقتصادي والبيئي. تُعد هذه السياسات إطارًا أساسيًا لتوجيه النشاط الاقتصادي نحو التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية لضمان استدامة الاقتصاد والمحافظة على البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية.

تزداد أهمية دور السياسات البيئية في هذا السياق، حيث تسهم بفعالية في توجيه النشاط الاقتصادي نحو مسار يتضمن تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية. تشمل هذه السياسات مجموعة متنوعة من الأدوات والإجراءات التي تستهدف تحقيق أهداف بيئية محددة، مثل تقليل الانبعاثات الضارة بالبيئة وتعزيز استدامة استخدام الموارد الطبيعية وتشجيع التكنولوجيا النظيفة.

أهداف الموضوع :

يهدف هذا البحث إلى استكشاف الأهمية المتزايدة لتطوير وتنفيذ السياسات البيئية الفعالة وتقييم تأثيرها على الاقتصاد والبيئة. تشمل أهداف هذا الاستقصاء فهم التأثير الجوهري للسياسات البيئية في تقليل انبعاثات الغازات الضارة والتلوث البيئي، وتحسين استغلال الموارد الطبيعية بكفاءة أعلى، وتشجيع التكنولوجيا النظيفة والاستثمارات البيئية.

يهدف البحث أيضًا إلى استكشاف الدور المحوري الذي تلعبه السياسات البيئية في تعزيز مفهوم الاستدامة وتوجيه اقتصاد السوق نحو تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة. سيتم تحليل تأثير هذه السياسات على جوانب متعددة من النشاط الاقتصادي، بما في ذلك تقليل التلوث البيئي، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتشجيع الاستدامة والتجديد.

إشكالية البحث :

يشهد الاهتمام المتزايد بقضايا البيئة والاستدامة زيادة في الأهمية بميداني السياسة الاقتصادية والسياسة البيئية على حد سواء. يظهر هذا الاهتمام المتنامي الحاجة الملحة إلى تطوير استراتيجيات وسياسات تمكن من تحقيق التوازن المناسب بين التنمية الاقتصادية وحفظ البيئة وتعزيز الاستدامة.

تتمحور الإشكالية الرئيسية حول التساؤل الرئيسي التالي :

كيف يمكن للسياسات البيئية أن تلعب دورًا مهمًا في تحقيق الاستدامة البيئية وتوجيه اقتصاد السوق نحو النمو المستدام؟

فرضيات البحث :

1. ستؤدي تنفيذ سياسات بيئية فعالة إلى تقليل الآثار البيئية السلبية لأنشطة السوق.
2. ستؤدي السياسات البيئية إلى توجيه أنشطة السوق نحو النمو المستدام والاقتصاد الأخضر.
3. ستشجع السياسات البيئية على تطوير تكنولوجيا نظيفة والاستثمارات الخضراء.
4. ستعزز السياسات البيئية من الاستدامة البيئية عبر حماية الموارد الطبيعية وتحسين جودة البيئة.

تمثل اشكالية البحث تحدي معقدة تتطلب دراسة شاملة لتأثير السياسات الاقتصادية على الاقتصاد والبيئة، واقتراح استراتيجيات فعالة للتوازن بين هذين الجانبين بشكل يعزز من استدامة النمو الاقتصادي وحماية البيئة من خلال الخطة التالية :

المحور الأول : ضبط مفاهيم الاستدامة و اقتصاد السوق والسياسات البيئية .

المحور الثاني : دراسة المشاكل البيئية الناتجة عن اقتصاد السوق و الاستدامة .

المحور الثالث : تصميم وتنفيذ السياسات البيئية و دورها في تعزيز الوعي البيئي.

المحور الأول : ضبط مفاهيم الاستدامة و اقتصاد السوق والسياسات البيئية:

1.1الاستدامة:

اتجه العالم بتأثير كبير نحو سباق متميز لاستيفاء تعريف موحد لمفهوم الاستدامة. رغم البحوث العلمية الواسعة التي تمت محاولتها لهذا الغرض، إلا أن التحديات التي يمثلها تحديد مفهوم الاستدامة تظل قائمة. يتمثل جوهر الصعوبة في مفهوم الاستدامة نفسه، حيث يتأقلم هذا المفهوم مع احتياجات التنمية المتنوعة من دولة إلى أخرى وحتى من مكان إلى آخر. ببساطة، الاستدامة ليست محددة بالضرورة، ولكن الهدف الرئيس هو تطوير إطار عام يوضح ويشرح أسلوب وفكر الاستدامة، مع ترك التفصيل والتوجيه والتحديد لكل جهة ضمن إطار هذا الفكر العام، من بين الدراسات التي نجحت في وضع إطار شامل لمفهوم الاستدامة، يمكن الإشارة إلى تقرير بورتلاند (portland)المعروف. وفقًا لهذا التقرير، يمكن تعريف الاستدامة على أنها "القدرة على إحداث التغيير والتنمية المطلوبة لتلبية احتياجات المجتمع الحالي من خلال نظام بيئي واقتصادي واجتماعي، والذي يضمن الحفاظ على مقومات المجتمع للأجيال الحالية والمستقبلية".[1]

وهذا التعريف يبرز الأهمية الكبرى لتوفير فرص متساوية للأجيال القادمة تعادل أو تزيد عن تلك التي تتوفر للأجيال الحالية، تعد الاستدامة والحفاظ على الموارد أحد أكثر المفاهيم حداثة وانتشارًا في العصر الحالي، وليس فقط مجرد مفهوم تصميمي يتطلب حلا سحريًا. بدلاً من ذلك، هو نهج سياسي وأسلوب حياة دينامي ومتطور يمكن تطبيقه على مختلف المجالات

[1] محمود محمد محمد عبد الحي, محمود سعد ابو سكين, حافظ حسن شعيب, التنمية المستدامة و الاستدامة (دراسة مرجعية لتطور المفهوم) ، مقال نشر في journal of environmental studies and researches 2019 ,9/4
ص 466.

والتخصصات. يمكن القول إن مفتاح قوة مفهوم الاستدامة يكمن في قابليته للتطبيق على جميع الجوانب بغض النظر عن مستوى تلك الجوانب وتخصصاتها[2].

1.2 اقتصاد السوق:

الاقتصاد السوقي هو نظام اقتصادي يعتمد على توجيه إنتاج السلع والخدمات بناءً على تفاعل العوامل العرضية والطلبية. يتميز هذا النظام بعدم وجود تدخل مركزي من قبل سلطة مركزية، مثل الحكومة، حيث يعتمد توجيه الاقتصاد أساسًا على التبادل الطوعي والقرارات الفردية للمشاركين في السوق، مفهوم الملكية الخاصة يشكل جوهر هذا النظام، حيث يمنح أصحاب السلع والخدمات حقوقاً قانونية لبيعها وتحويل ملكيتها. وتلعب المنافسة دورًا بارزًا في هذا النظام، حيث تؤثر على توجيه العروض والطلبات. عندما تكون هناك منافسة شديدة بين مزودين مختلفين لنفس السلعة أو الخدمة، يمكن أن تؤدي هذه المنافسة إلى تقليل التكلفة وزيادة الكفاءة، مما يعود بالفائدة على المشترين الذين يتاح لهم الاختيار بين الخيارات المتاحة[3].

تم تطوير الأساس النظري لاقتصاديات السوق من قبل الاقتصاديين الكلاسيكيين، مثل آدم سميث، وديفيد ريكاردو، وجان بابتيست ساي. كان هؤلاء العلماء، الذين يروِّجون للمدرسة الكلاسيكية والفلسفة الليبرالية الكلاسيكية، يعتقدون أن "اليد الخفية" لدافع الربح وحوافز السوق توجه قرارات الاقتصاد على نحو شامل نحو مسارات أكثر إنتاجية وكفاءة من التدخل الحكومي في الاقتصاد. وكانت معتقداتهم ترتكز على فكرة أن التدخل الحكومي غالبًا ما يؤدي إلى عدم الكفاءة الاقتصادية، مما يترتب عليه تراجع أو تدهور أوضاع الأفراد اقتصادياً في الواقع[4].

الا ان الاقتصادات الحديثة تستوطن في نقطة معينة على مقياس يمتد من الاقتصاد السوقي النقي إلى الاقتصاد المخطط بالكامل. تتسم معظم الدول المتقدمة بطابع اقتصاد مختلط تقنيًا، حيث تجمع بين الأسواق الحرة وبعض التدخلات الحكومية. على الرغم من ذلك، فإنها عادة ما تسمح لقوى السوق بقيادة العديد من الأنشطة الاقتصادية وتدخل الحكومة عادة ما يكون ضمن إطار محدد يهدف إلى توفير

---

[2] مرجع نفسه.

[3] ENCYCLOPEDIC ENTRY,Market Economies,SUBJECTS:Social Studies, Economics,GRADES 5 - 8 ,https://education.nationalgeographic.org/resource/market-economies/ .

[4] Concepts and theories of economics (market economy) Market Economy (Prepared by: Investopedia team; Reviewed by Michael J. Boyle) Translation in arabic by Ali Al-Jashi https://www.qatifscience.com/?p=11841

الاستقرار، تظل اقتصادات السوق غالبًا مشاركة في بعض أشكال من التدخل الحكومي، مثل تنظيم الأسعار، ومنح التراخيص، وتطبيق الحصص، وتقديم الدعم للصناعات المعينة. وعلاوة على ذلك، يمكن تمييز اقتصادات السوق من خلال توفر أسواق وسائل الإنتاج الاقتصادية للتحكم في الشركات، مما يسمح بنقل وإعادة تنظيم وسائل الإنتاج بين رواد الأعمال، وبالرغم من أن اقتصاد السوق هو النظام الأكثر انتشارًا وشعبية، إلا أن هناك نقاشًا مستمرًا حول مدى التدخل الحكومي الضروري لتحقيق الكفاءة الاقتصادية. يعتقد الاقتصاديون عادة أن الاقتصادات التي تميل إلى التوجه نحو السوق ستكون أكثر نجاحًا في تحقيق النمو الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة. ومع ذلك، هناك تباين فيما يتعلق بدقة نطاق المهام والمسؤوليات والأدوار المحددة للتدخل الحكومي الذي يمكن أن يوفر الأسس القانونية والمؤسسية والإطار الذي تحتاجه الأسواق لتحقيق فعالية أفضل[5].

ادا :

يعتبر اقتصاد السوق هو نظام اقتصادي يتم فيه تحديد الأسعار واتخاذ القرارات الاقتصادية بناءً على تفاعلات المواطنين الأفراد والشركات، ويتميز بحرية المبادرة وحرية تبادل السلع والخدمات وتنقلها دون عوائق. ويتم تخصيص الموارد في ظل هذا النظام عبر مؤسسة السوق وآلية الأسعار التي تسهر على تحديد الأسعار وتوزيع الموارد. ويتميز اقتصاد السوق بالحرية الشخصية والحرية الاقتصادية والتنافس والكفاءة الاقتصادية والابتكار والتطور الاقتصادي. ويعتبر اقتصاد السوق عقيدة اقتصادية تُطبِّقها معظم الدول الغربية، ومن أبرزها الولايات المتحدة. ويعتبر اقتصاد السوق نظامًا اقتصاديًا فعالًا يتيح للأفراد والشركات الحرية في اتخاذ القرارات الاقتصادية وتحقيق الربح والفوائد، ويتميز بزيادة الكفاءة والإنتاجية والابتكار. ومع ذلك، يوجد بعض العيوب في هذا النظام مثل الاحتمالية لحدوث الاحتكار وسوء ظروف العمل والبطالة. ويعتبر معظم الدول المتقدمة نظامًا اقتصاديًا مختلطًا لأنها تمزج بين الأسواق الحرة والتدخل الحكومي.

1.3السياسات البيئية :

السياسة تُعتبر أحد أدوات تنفيذ الخطط، حيث تمثل في الوقت نفسه جزءًا أساسيًا منها. إن السياسة تعمل كموجه للسلوك واتخاذ القرارات المستقبلية، ويمكن أن تكون مكتوبة أو شفهية، حيث يتم تحديد الحدود التي يجب الامتثال لها أثناء تنفيذ الإجراءات الإدارية. وهي تضمن أن

[5] Ibid

القرارات المتخذة تكون متوافقة مع الأهداف المرسومة لتحقيقها،بالنسبة للبيئة وعناصرها، فإنها تمثل المورد الأساسي لأنشطة البشر. يجب استغلالها بحذر وتوجيهها بطريقة تضمن استدامتها والحفاظ على رفاهية الأجيال القادمة. بناءً على ذلك، السياسة البيئية هي الأداة التي تُستخدم لوضع الإجراءات والسياسات اللازمة للحفاظ على استقرار وكفاءة الأنظمة البيئية، والوقاية من التلوث وتدهوره[6].

يمكن تعريف السياسة البيئية على أنها "تلك الحزمة من الخطوط التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد اسلوب تنفيذ الاستراتيجيه البيئيه مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسؤوله عن نتائج هذه الاستراتيجية وذلك تحت مظلة الاوامر التشريعيه الملزمه من هذه الجهات وفي النهايه توضح اسلوب تقويم النتائج وفقا للأهداف التي تم تحديدها مسبقا توضيح آليات التصحيح والتنمية[7].

- ; وعليه:

يمكن القول أن الاقتصاد البيئي والاستدامة يهدفان إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، في حين يهدف اقتصاد السوق إلى تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية. ومن الممكن أن يتعارض اقتصاد السوق مع الاهتمام بحماية البيئة وتحقيق الاستدامة، ولذلك يتطلب الأمر تنسيق الجهود بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

المحور الثاني : التغير المناخي واستنزاف الموارد: تحليل للمشاكل البيئية في اقتصادات السوق و الاستدامة

دراسة المشاكل البيئية الناتجة عن اقتصاد السوق والاستدامة تتطلب فهمًا شاملاً للعديد من الجوانب المختلفة حيث ان الاقتصاد السوقي يمكن أن يؤدي إلى مشاكل بيئية بسبب التركيز على النمو الاقتصادي والإنتاجية دون الاهتمام بحماية البيئة وتحقيق الاستدامة. ومن المشاكل البيئية التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد السوقي هي التلوث والتغير المناخي والاستنزاف الزائد للموارد الطبيعية.

التغير المناخي و استنزاف الموارد الطبيعية كاهم اسباب المشاكل البيئية الناتجة عن اقتصاد السوق

---

[6] بوذريع صليحه، دور السياسات البيئيه في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصاديه على حماية البيئة، مقال نشر في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 17 السداسي الثاني 2017ص 97.

[7] مرجع نفسه.

- تظهر اختلافات في أسباب المشكلات البيئية بين **بلدان اقتصاد السوق وبلدان اقتصاديات التخطيط المركزي**، ومع ذلك، تتلاحق النتائج في كلا المجموعتين بشكل واضح، حيث يحدث إضرار وتدمير بيئي، في سياق اقتصاديات السوق، تعزى أسباب المشكلة البيئية إلى سعي المنشآت الخاصة نحو استغلال أوسع للموارد بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن. يسعى أصحاب الأعمال إلى تخفيض التكاليف وتحقيق الربح القصوى، وهو ما يؤدي إلى استغلال البيئة بشكل يتسبب في تكاليف خارجية يتحملها المجتمع بأكمله عبر تداول البيئة، في حين تفترض نظرية الاقتصاد المخطط المركزي أن تقلل مشكلة البيئة في بلدانها، يظهر الواقع أن هذه الدول تسعى لتحقيق معدل نمو اقتصادي عالٍ وتحسين مستوى المعيشة، وذلك حتى على حساب البيئة في بعض الأحيان. يتميز نظام الاقتصاد المخطط بتسيير الدولة للإنتاج والتأثير الكبير في الاستهلاك، ومع ذلك، يظهر أن المؤسسات في هذه الدول تتجه نحو تحقيق أهداف الخطة بدلاً من تحقيق الربح كهدف أساسي، مما يؤدي أحيانًا إلى تجاهل الآثار البيئية في سبيل تحقيق أهداف اقتصادية أخرى[8].
- يشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن تغير المناخ يعبر عن تغيرات طويلة الأمد في درجات الحرارة وأنماط الطقس. يمكن أن يكون للنظام الاقتصادي تأثيراً مباشراً على البيئة والمناخ، وبالتالي يترتب على ذلك تأثير ملحوظ على الاقتصادات المختلفة. يعود هذا التأثير بشكل أساسي إلى نمط الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد، حيث يمكن أن يؤدي إلى زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة وبالتالي تسريع التغير المناخي كما تؤثر التغيرات المناخية على الاقتصادات المختلفة من خلال تاثيرها على المواد الطبيعية و البنية التحتية و القدرة على الانتاج[9] .

[8] محمد غانم: الاقتصاد و البيئة ،معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) ،الأكاديمية العربية في الدانمارك ديسمبر 8, 2006 ص https://ao-academy.org/2006/12/824.html

[9] العمل المناخي ، ماهو تغير المناخ ، الموقع الرسمي للامم المتحدة
https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change

- يمكن أن يؤدي نمط الانتاج والاستهلاك في الاقتصاد إلى زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة وتسريع التغير المناخي. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي الاعتماد الكبير على الوقود الأحفوري في قطاع النقل إلى زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون[10].
- "تظهر التجارة الدولية تأثيراً بارزاً على التغير المناخي من خلال زيادة الإنتاج والنقل والاستهلاك. على سبيل المثال، يمكن أن يسفر الاعتماد الكبير على وسائل النقل البحرية لنقل البضائع عن زيادة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. يبرز هذا الجانب الأثر البيئي الكبير لأنشطة التجارة الدولية، حيث تعزز هذه العمليات من مستويات الانبعاثات الحرارية وتسهم في تفاقم التحديات المتعلقة بتغير المناخ. ينبغي أن تكون إدارة وتنظيم هذه العمليات جزءًا من الجهود العالمية لتحقيق استدامة النظام الاقتصادي والحفاظ على البيئة[11].
- "تشير **زيادة معدلات الاستهلاك** إلى تكوين كميات هائلة من **النفايات**، وتشمل هذه النفايات بشكل خاص المواد البلاستيكية التي تثير مشكلات التلوث البيئي. يُظهر الاستهلاك المفرط تأثيرًا سلبيًا على التنوع البيولوجي والنظام البيئي، حيث يتسبب في تغيير استخدام الأراضي وتدمير المواطن الطبيعية. يترتب على هذا التأثير آثار كبيرة على استقرار البيئة والتوازن البيئي، مما يبرز أهمية تنظيم وتقليل مستويات الاستهلاك للحفاظ على التنوع البيولوجي والحفاظ على البيئة[12].
- تتسبب زيادة معدلات الاستهلاك في استنزاف الموارد الطبيعية، إذ يتطلب الاستنزاف المستمر للموارد لتصنيع واستهلاك المنتجات والخدمات مزيدًا من الموارد. يشكل هذا النمط من الاستهلاك ضغطًا إضافيًا على البيئة، حيث يتسارع استنزاف الموارد وينعكس ذلك في تأثيرات سلبية على استدامة البيئة وتوازنها[13] .

بالنسبة للاستدامة، فإن الاهتمام بالنمو الاقتصادي وحماية البيئة وتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية يتطلب تنسيق الجهود بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ويمكن أن يساعد

---

[10] كيف تؤثر عادات الاستهلاك على الاقتصاد و البيئة : سكاي نيوز عربية - ابوظبي مقال نشر يوم 27 اوت 2023 على الساعة 16:00 على الموقع : https://bit.ly/467v7yw

[11] Making trade work for the environment, prosperity and resilience ، UN Environment، word trade Organization P25

[12] كيف تؤثر عادات الاستهلاك على الاقتصاد و البيئة : مرجع سق ذكره.

[13] مرجع نفسه.

الاقتصاد البيئي في تحقيق الاستدامة من خلال استخدام أدوات اقتصادية وتنظيمية لتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

المحور الثالث : تصميم وتنفيذ السياسات البيئية و دورها في تعزيز الوعي البيئي

تلعب السياسات البيئية دورًا بارزًا في تعزيز الوعي البيئي، حيث تهدف إلى دعم المؤسسات الاقتصادية في جهودها لحماية البيئة وتحقيق توازن مستدام بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة. تشمل هذه السياسات استخدام أدوات اقتصادية وتنظيمية لتحفيز تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية وتقليل النفايات. بالإضافة إلى ذلك، تسعى السياسات البيئية إلى تعزيز الوعي البيئي من خلال التعليم والتدريب والتثقيف حول قضايا البيئة وأهميتها.

في عملية تصميم السياسات البيئية، يتم التركيز على معالجة المعايير البيئية أثناء وضع الخطط والبرامج والسياسات. يهدف هذا التصميم إلى إنشاء مساحات تعزز البيئة الطبيعية وتحقيق التوازن بين البيئة والأبعاد الاجتماعية والثقافية والمادية للمناطق المعنية. يتطلب تنفيذ السياسات البيئية تنسيقًا فعّالًا بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

تتنوع أدوات السياسة البيئية بين الأدوات الاقتصادية، التنظيمية، والإعلامية. وتُعد الأدوات الاقتصادية فعّالة في مواجهة التلوث البيئي، حيث تشمل خيارات متعددة يمكن للحكومات الاستفادة منها لتحقيق الأهداف المنشودة. تلك الأدوات تسهم في تعزيز التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، مما يسهم في التحقيق المستدام للأنظمة الاقتصادية.

- تجارة الانبعاثات: تجارة الانبعاثات تعد أداة فاعلة تستخدم لتشجيع المؤسسات والشركات على تقليل انبعاثاتها البيئية، حيث يتم تحديد حدود للانبعاثات وتخصيص حصص للشركات لمستويات الانبعاثات، وتتيح للشركات التجارة في هذه الحصص. ورغم أن مثل هذه المبادرات تلعب دورًا هامًا في تعزيز الوعي البيئي وتحفيز الشركات على تبني ممارسات صديقة للبيئة، إلا أن هناك تحديات قد تعترض جهود الحكومات في هذا السياق، فرض ضريبة على انبعاثات

غازات الدفيئة يمكن أن يشكل حلاً فعّالاً لتشجيع المجتمع الإنتاجي على تحمل تكاليف انبعاثاته البيئية. ومع ذلك، يعتبر تحدي تنفيذ هذه الضريبة بشكل فعّال في السوق الدولية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمنتجات الزراعية والغذائية. تكمن صعوبة فرض ضريبة على الكربون على هذه المنتجات في التأثير المحتمل على الأسعار المحلية وتأثيرها على الطلب والإنتاج. ومن هنا، تظهر أهمية تنسيق الجهود الدولية للتعامل مع هذه التحديات وضمان تحقيق التوازن المناسب بين الحفاظ على البيئة وتعزيز الاقتصاد، من ناحية أخرى، يُعَدّ التداول الدولي واحدة من العوامل التي قد تحد من فعالية فرض الضرائب على الكربون من قبل بعض البلدان. إذ يمكن لتحفيز الضريبة على الكربون تشجيع الشركات على نقل إنتاجها إلى الدول التي لا تفرض ضرائب مماثلة، مما يعرّض جهود الحد من الانبعاثات للتسرّب. يمكن لسياسات التجارة البيئية، مثل تعديلات الضرائب الحدودية، أن تلعب دورًا هامًا في التصدي لهذا التحدي، حيث يتم تكييف معدلات الضريبة لتشمل كل منتجات السوق المحلية والمستوردة. هذا التنظيم يعزز المنافسة العادلة ويحفز الموردين على تحسين كفاءتهم البيئية[14].

- الضرائب البيئية: تعد وسيلة فعّالة لتحفيز الشركات والأفراد على تقليل تأثيرهم البيئي وتحسين استدامة نشاطاتهم.[15] على سبيل المثال، يمكن فرض ضريبة على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بهدف تشجيع الشركات على اعتماد مصادر طاقة أكثر نظافة وتنوعًا. يتيح ذلك للسوق أن تكون محرّكًا للابتكار في مجال الطاقة البيئية ويعزز تحول الاقتصاد نحو الممارسات المستدامة * * *الرسوم البيئية: تشكل وسيلة مماثلة للضرائب البيئية، حيث تفرض على الأطراف المعنية رسومًا عند استخدامهم لموارد بيئية محددة[16]على سبيل المثال، يمكن فرض رسوم على استخدام المياه الجوفية بهدف تشجيع الشركات على اعتماد مصادر مياه بديلة وتحفيز التنوع في

---

[14] التجارة والعوامل الخارجية البيئية: الحلول السياساتية الإقليمية والمتعددة الأطراف ، منظمة الاغدية و الزراعة للامم المتحدة
https://www.fao.org/3/cc0471ar/online/SOCO/2022/trade-multilateral-regional-policies.html

[15] غقال الياس و برني ميلود : الأدوات القانونية و الاقتصادية لحماية البيئة من التلوث الصناعي في الجزائر ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية العدد الاقتصادي 33(02) ص 63

[16] مرجع نفسه، ص 64.

استخدام الموارد المائية. تتيح الرسوم البيئية للنظام الاقتصادي تحقيق التوازن بين الاقتصاد والبيئة من خلال تحفيز الممارسات المستدامة وتقديم حلاً مالياً لاستخدام الموارد البيئية بطريقة توازنية ومستدامة.

- الدعم الحكومي: يمكن للحكومات تقديم الدعم المالي والتشجيع للشركات والأفراد الذين يتبنون ممارسات بيئية مستدامة [17] على سبيل المثال، يمكن للحكومة تقديم مساعدات مالية للشركات التي تستثمر في تكنولوجيا الطاقة النظيفة.
- نظم الإيداع والاسترداد: تعتمد نظم الإيداع والاسترداد على فرض رسوم على المنتجات التي لا يمكن إعادة تدويرها، مع توفير فرصة للاسترداد عند إرجاع هذه المنتجات للتدوير[18] كمثال

[17] دهيمي جابر : الأدوات الاقتصادية للتحكم في اثار التلوث البيئي ، مجلة الاقتصاد و البيئة ، المجلد 2 العدد (02) ص 128

[18] ظهير شريف رقم 153-06-01 صادر في 22 نوفمبر2006 بتنفيذ القانون رقم : 28.00 المتعلق بتدبير النفايات و التخلص منها ج.ر عدد 5480 بتاريخ 7 دجنبر 2006 على الموقع : www.environnement.gov.ma/arabe/PDFs/pollution/loi_dechets.pdf

قائمة المراجع

المقالات

1- بوذريع صليحه، دور السياسات البيئيه في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصاديه على حماية البيئة، مقال نشر في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 17 السداسي الثاني 2017.
2- دهيمي جابر : الأدوات الاقتصادية للتحكم في اثار التلوث البيئي ، مجلة الاقتصاد و البيئة ، المجلد 2 العدد (02) .
3- محمد غانم: الاقتصاد و البيئة ،معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) ،الأكاديمية العربية في الدانمارك ديسمبر 8, 2006 ص https://ao-academy.org/2006/12/824.html
4- محمود محمد محمد عبد الحي, محمود سعد ابو سكين, حافظ حسن شعيب, التنمية المستدامة و الاستدامة (دراسة مرجعية لتطور المفهوم) ، مقال نشر في journal of environmental studies and researches 2019 ,9/4
5- غقال الياس و برني ميلود : الأدوات القانونية و الاقتصادية لحماية البيئة من التلوث الصناعي في الجزائر ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية العدد الاقتصادي 33(02) .

المواقع الالكترونية

على ذلك، يمكن فرض رسوم على العبوات البلاستيكية، مع توفير فرصة لاسترداد هذه الرسوم عند إعادة تدوير العبوات. يعكس هذا النهج استراتيجية فعالة لتحفيز التصرف المستدام وتحفيز المجتمع على التفاعل بشكل إيجابي مع مسائل إدارة النفايات والاستدامة البيئية.

تستخدم هذه الأدوات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم للحد من التلوث البيئي وتحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، يجب أن تستخدم هذه الأدوات بحذر لتحقيق التوازن بين الحفاظ على البيئة وتعزيز النمو الاقتصادي.

1- العمل المناخي ، ماهو تغير المناخ ، الموقع الرسمي للامم المتحدة https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change

2- التجارة والعوامل الخارجية البيئية: الحلول السياساتية الإقليمية والمتعددة الأطراف ، منظمة الاغدية و الزراعة للامم المتحدة https://www.fao.org/3/cc0471ar/online/SOCO/2022/trade-multilateral-regional-policies.html

3- كيف تؤثر عادات الاستهلاك على الاقتصاد و البيئة : سكاي نيوز عربية - ابوظبي مقال نشر يوم 27 اوت 2023 على الساعة 16:00 على الموقع : https://bit.ly/467v7yw

4- ظهير شريف رقم 153-06-01 صادر في 22 نوفمبر2006 بتنفيذ القانون رقم : 28.00 المتعلق بتدبير النفايات و التخلص منها ج.ر عدد 5480 بتاريخ 7 دجنير 2006 على الموقع : www.environnement.gov.ma/arabe/PDFs/pollution/loi_dechets.pdf

المراجع باللغة الأجنبية

1- Concepts and theories of economics (market economy) Market Economy (Prepared by: Investopedia team; Reviewed by Michael J. Boyle) Translation in arabic by Ali Al-Jashi https://www.qatifscience.com/?p=11841

2- ENCYCLOPEDIC ENTRY,Market Economies,SUBJECTS:Social Studies, Economics,GRADES ,https://education.nationalgeographic.org/resource/market-economies/

3- Making trade work for the environment, prosperity and resilience ، UN Environment، word trade Organization .

الخاتمة :

يُظهر هذا البحث أن السياسات البيئية لها تأثير إيجابي كبير على التوازن بين الاقتصاد والبيئة، ويبرز أهمية تكامل الأبعاد البيئية في استراتيجيات التنمية الاقتصادية. يعتبر التركيز على التكنولوجيا النظيفة والاستثمارات الخضراء أمورًا حاسمة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام والمحافظة على البيئة للأجيال القادمة و ذلك من خلال النتائج التالية : .

1. تأثير السياسات البيئية على الاقتصاد: يظهر البحث أن تنفيذ السياسات البيئية الفعالة يلعب دورًا حاسمًا في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة. تشير النتائج إلى أن هذه السياسات تقلل من التلوث البيئي وتعزز استدامة الاقتصاد عبر توجيه الاستثمار نحو القطاعات الخضراء وتعزيز التكنولوجيا النظيفة.

2. تحسين إدارة الموارد الطبيعية: يؤكد البحث على أن السياسات البيئية تسهم في تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وذلك من خلال تعزيز فعالية استخدامها وتقليل الهدر. هذا يسهم في تعزيز استدامة الموارد الطبيعية والحفاظ على توازن النظام البيئي.

3. تشجيع التكنولوجيا النظيفة والاستثمارات البيئية: تشير البحوث إلى أن السياسات البيئية الفعَّالة تعزز تطوير التكنولوجيا النظيفة وتشجع على الاستثمارات البيئية، مما يعزز التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة ويسهم في تحقيق التطلعات البيئية والاقتصادية.

4. تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة: يظهر البحث أن السياسات البيئية تلعب دورًا محوريًا في تحقيق توازن مستدام بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة، مما يعزز فهم جديد لمفهوم النمو الاقتصادي المستدام.

التوصيات:

1. تعزيز التفاعل بين القطاعين الحكومي والخاص: يُوصى بضرورة تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لضمان تنفيذ فعَّال للسياسات البيئية وتحقيق التوازن المطلوب بين الاقتصاد والبيئة.

2. تعزيز البحث والتطوير في التكنولوجيا النظيفة: يُنصح بزيادة الاستثمار في البحث والتطوير لتعزيز التكنولوجيا النظيفة وتشجيع على التقدم البيئي، مما يعزز التنمية المستدامة.

View publication stats

3. تحفيز الاستثمار في القطاعات الخضراء: يُشجع على توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الخضراء من خلال وسائل مثل الحوافز المالية والتشريعات الضريبية، لتعزيز الابتكار والاستدامة في الاقتصاد.

4. تطبيق سياسات بيئية ملهمة: يتعين تقديم أمثلة نموذجية للدول والمنظمات التي نجحت في تنفيذ سياسات بيئية فعالة، لتوفير إلهام وتوجيه للدول الأخرى في مسعاها لتحقيق الاستدامة.

الهوامش :